

< دانا الفقير
اقتصادية
+965 2259 5373, danafakir@nbk.com

< نمر كنفاني
اقتصادي أول
+965 2259 5365, nemrkanafani@nbk.com

الاقتصاد الكلي

تراجع طفيف في نمو الإقتصاد الإماراتي في عام ٢٠١٧ على خلفية تخفيض انتاج النفط

آفاق وتوقعات

- من المتوقع ان يعدتل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على خلفية خفض انتاج القطاع النفطي.
- النمو غير النفطي سيبقى قوياً بفضل النمو القوي في قطاعي السياحة والبناء
- قد يشهد التضخم ضغوطاً تصاعدياً جراء الضرائب الجديدة وتخفيض الدعم.
- تقلص عجز الموازنة في ٢٠١٧ والعودة الى تسجيل فائض في ٢٠١٨ بفضل الإصلاحات الرشيدة وارتفاع الدخل العام.
- قد تتحسن السيولة المصرفية جراء ارتفاع العائدات النفطية.

تسجيل معدلات نمو معتدلة في عام ٢٠١٧ على خلفية تخفيض انتاج النفط

من المتوقع ان يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الامارات نمواً معتدلاً في عام ٢٠١٧ التزاماً باتفاقية خفض الإنتاج المبرمة ما بين أعضاء منظمة الأوبك. وفي حين يتوقع ان تكون معدلات نمو القطاع النفطي متدنية بصفة عامة، إلا انه من المقرر أن القطاع غير النفطي يواصل تقدمه والتعويض في الوقت ذاته عن انكماش القطاع النفطي. وبناء على ذلك نتوقع ان يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً معتدلاً بنسبة ٢,٤٪ في عام ٢٠١٦ و ٢,٢٪ في عام ٢٠١٧.

ومن المتوقع أن يكون نمو الاقتصاد النفطي محدوداً على المديين المتوسط والطويل وذلك على خلفية التخفيضات المقررة في الإنتاج. حيث وافقت منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ومجموعة من الدول غير الأعضاء في مايو الماضي على تمديد اتفاقية خفض الإنتاج الذي كان من المقرر ان ينتهي في يونيو حتى نهاية الربع الاول من عام ٢٠١٨ على الأقل في محاولة منهم لدعم اسعار النفط. ونتيجة لذلك، فإنه يتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنفط بحوالي ١٪ في عام ٢٠١٧، قبل أن يرتفع بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠١٨ مع عودة الإنتاج تدريجياً إلى مستويات ما قبل خفض الإنتاج.

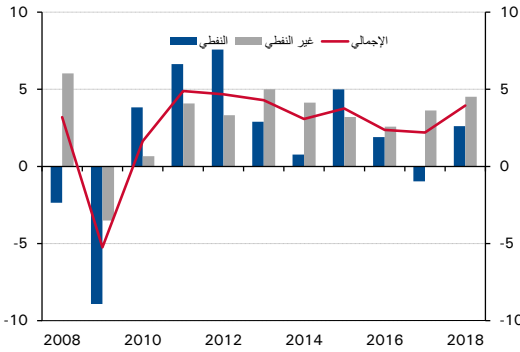
كما انه من المتوقع ان يتماسك الاقتصاد غير النفطي خلال عام ٢٠١٧ وان يحافظ على زخمه القوي في عام ٢٠١٨، مع استمرار ازدهار قطاعي البناء والسياحة باعتبارهما ضمن أكثر القطاعات المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. حيث ستساعد عملية التخفيف من حدة ضبط الأوضاع المالية إلى جانب ارتفاع استثمارات البنية التحتية المرتبطة بمعرض اكسبو ٢٠٢٠ الذي سيقام بدبي في دعم قطاع البناء. كما يتوقع للاقتصاد غير النفطي ايضاً أن يتلقى دعماً من

التوقعات الاقتصادية

	٢٠١٥	*٢٠١٦	*٢٠١٧	*٢٠١٨
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٣٧٠	٣٦٠	٣٩١	٤٢٥
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٣,٨	٢,٤	٢,٢	٣,٩
- القطاع النفطي	٥,٠	١,٩	-1,0	٢,٦
- القطاع غير النفطي	٣,٢	٢,٦	٣,٦	٤,٥
التضخم	٤,١	١,٦	٢,٥	٣,٠
الميزانية	٢,٣-	٣,٦-	١,٨-	٠,٦
الناتج المحلي				

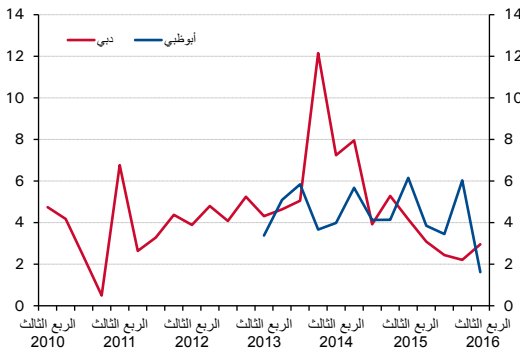
المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني
*تقديرات وتوقعات

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو السنوي)



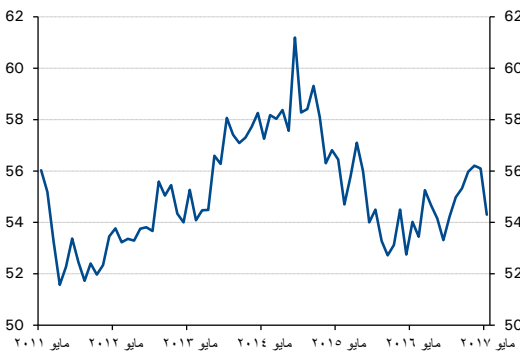
المصدر: المركز الوطني للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني؛ *تقديرات وتوقعات

الرسم البياني ٢: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدبي وأبوظبي (النمو السنوي)



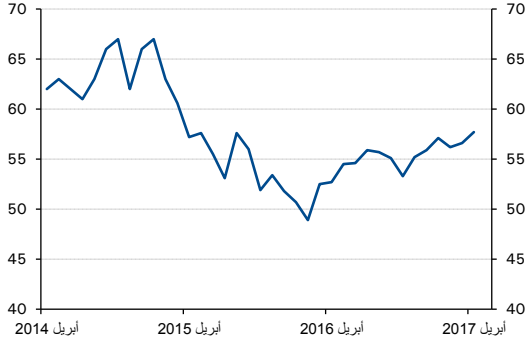
المصدر: مركزي دبي وأبوظبي للإحصاء

الرسم البياني ٣: مؤشر ماركيت لمديري المشتريات (مؤشر)



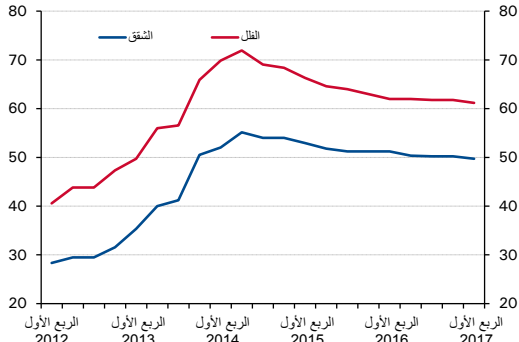
المصدر: "ماركيت"

الرسم البياني ٤: مؤشر تتبع اقتصاد دبي
(مؤشر)



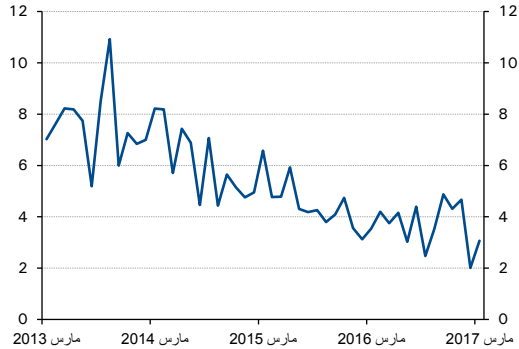
المصدر: بنك الإمارات دبي الوطني

الرسم البياني ٥: أسعار مبيعات العقار السكني
(مؤشر)



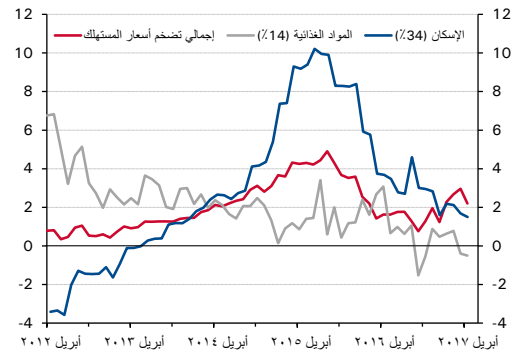
المصدر: "أستيكو"

الرسم البياني ٦: قيمة الصفقات العقارية
(مليار درهم)



المصدر: دائرة الأراضي والأماك في دبي

الرسم البياني 7: التضخم في أسعار المستهلك حسب القطاع
(النمو السنوي % - الأوزان بين القوسين)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

قطاع العقار السكني الذي بدأ يبدي بعضاً من علامات الاستقرار بعد ان مر بعامين تقريباً من تباطؤ النمو. كما نتوقع ان يشهد نمو القطاع غير النفطي قفزة كبيرة في حدود ٢,٦٪ في عام ٢٠١٦ ويرتفع بعد ذلك إلى ٣,٦٪ و ٤,٥٪ في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على التوالي.

هذا وتشير أحدث البيانات الصادرة عن مؤشر مديري المشتريات الصادر عن مؤسسة ماركيت الخاص بالإمارات، وهو مقياس جيد لنمو القطاع غير النفطي، إلى أن أنشطة القطاع غير النفطي سوف تحتفظ بقوتها في الأجلين المتوسط والطويل. حيث تراجع المؤشر الرئيسي في مايو الماضي، إلا انه ما زال قوياً إلى حد كبير حيث بلغ مستوى ٥٤,٣ نقطة، وساعدت الظروف الاقتصادية المحلية المستقرة على تعويض بعض من ضعف الطلب العالمي.

متانة إقتصاد دبي تساهم في دعم الإقتصاد الكلي غير النفطي

يعزى معظم الزخم الذي يتصف به الإقتصاد غير النفطي إلى حد كبير لمساهمات قطاعي الضيافة والبناء بدبي، حيث استمر عدد المسافرين عن طريق مطار دبي الدولي قريباً من مستوياته التاريخية. وفي شهر ابريل، بلغ عدد المسافرين ٧,٦ مليون شخص، بنمو بلغت نسبته ٩,٢٪ على أساس سنوي. وعلى الرغم من التراجع المتواصل في متوسط أسعار غرف الفنادق في دبي خلال العام الماضي، إلا أن الطلب على الغرف الفندقية لا يزال قوياً كما يعكسه متوسط معدلات الإشغال. ووفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن مؤسسة ايرنست أند يونج لقياس أداء فنادق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغ متوسط الإشغال الفندقي في دبي حوالي ٨٨٪ في ابريل (الأعلى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).

هذا وبعد قطاع البناء في دبي من أكثر القطاعات مساهمة في النمو غير النفطي. ويتوقع ان تبقى أنشطة البناء قوية وخاصة في ضوء التحضير لمعرض اكسبو ٢٠٢٠. حيث تتضمن المشروعات تشييد المباني وتوسعة المترو والطرق والجسور. كما يتوقع لقطاع البناء ان يستفيد من خطط تعزيز رؤية الإمارات ٢٠٢١ والاستراتيجية بعيدة المدى التي تستهدف تحقيق "الاقتصادي المعرفي". وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الإقتصاد غير النفطي والتنوع الاقتصادي.

وتنعكس مرونة الإقتصاد غير النفطي لدبي على مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الإقتصاد بدبي. حيث يستند استطلاع المؤشر على المنهجية المعتمدة في إصدار مؤشر مديري المشتريات ويشكل مؤشراً حول أداء القطاعات غير النفطية في دبي. وقد بدأ المؤشر في الارتفاع تدريجياً على خلفية تحسن قطاعات السفر والسياحة وتجارة الجملة والتجزئة.

استقرار نمو أسعار العقارات السكنية في دبي

لا زال استقرار أسعار العقارات السكنية في دبي مستمراً بعد أن شهدت عامين من التراجع في ظل تشديد اللوائح، وارتفاع المعروض من المساكن، وتجنب المخاطر. ووفقاً لمؤشرات أستيكو الفصلية، فقد بدأت أسعار الشقق والفيلا مستقرة في الربع الأول من عام ٢٠١٧، على الرغم من تراجعها على التوالي بنسبة ٣,٠٪ و ١,٣٪ على أساس سنوي. ونتوقع أن تمتد فترة الاستقرار على الأقل حتى نهاية عام ٢٠١٧، وقد نشهد ارتفاع أسعار العقارات السكنية نتيجة لارتفاع الطلب.

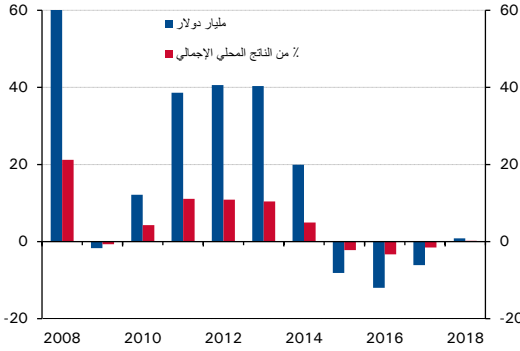
وما زالت قيمة المعاملات العقارية تتجه نحو الانخفاض، في حين بدأ نمو عدد الصفقات يتسارع إلى حد ما مؤخراً، ما يدل على قوة قطاع المساكن الأقل كلفة.

التضخم سيواجه بعض الضغوط التصاعدية

تراجع مؤخراً معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك من ٣,٠٪ على أساس

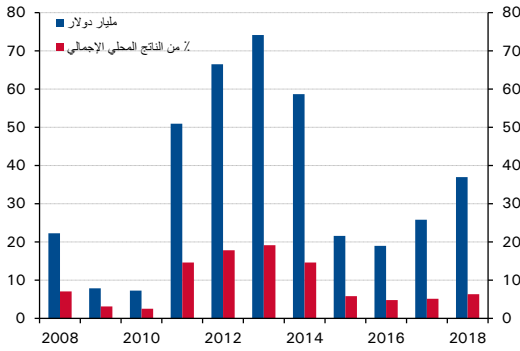
الرسم البياني ٨: فائض أو عجز الميزانية

(النمو السنوي %، تشمل أرباح شركة بترول أبو ظبي الوطنية والدخل الاستثماري)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

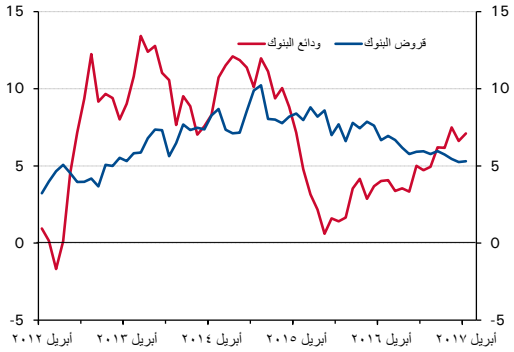
الرسم البياني ٩: ميزان الحساب الجاري



المصدر: المركز الوطني للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١٠: نمو القروض المصرفية والودائع

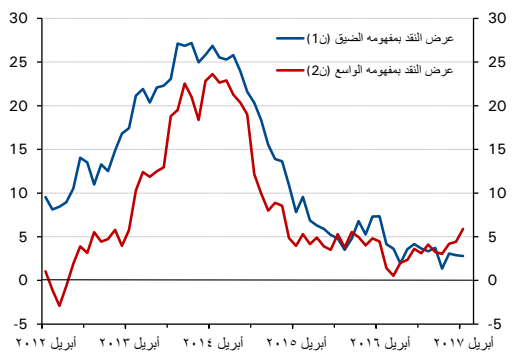
(النمو السنوي %)



المصدر: مصرف الإمارات المركزي

الرسم البياني ١١: عرض النقد

(النمو السنوي %)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

سنوي في مارس الى ٢,٢٪ في أبريل على أساس سنوي، حيث استمر التضخم السكني (ذو الثقل الكبير في المؤشر) في اتخاذ منحى تراجع كما تراجعت في الوقت ذاته تكلفة الغذاء.

ونتوقع أن يشهد معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعاً تدريجياً في النصف الثاني من عام ٢٠١٧ وأن يبلغ حوالي ٣٪ في المتوسط هذا العام، حيث سيؤدي انتعاش أسعار النفط إلى زيادة معدلات التضخم في قطاع النقل، ومع ارتفاع معدل تضخم المساكن ورفع الضرائب الانتقائية المزمع تطبيقها على بعض السلع الاستهلاكية المحددة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦.

تراجع العجز المالي في ٢٠١٧ والعودة لتحقيق فوائض في ٢٠١٨

نتوقع ان يتراجع العجز المالي في عام ٢٠١٧ بفضل سياسة ترشيد الانفاق وارتفاع الإيرادات. حيث نتوقع ان يتسع العجز المالي ليصل إلى ٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٦ بعد تسجيل عجز مالي في الموازنة للمرة الأولى منذ ستة أعوام في عام ٢٠١٥ على خلفية تراجع أسعار النفط. إلا انه مع تعافي أسواق النفط وتبني سياسات مالية أكثر حزمًا، فسوف يتراجع مستوى العجز ليصل إلى ١,٨٪ في عام ٢٠١٧ ويعاود تسجيل فائض طفيف بنسبة ٠,٦٪ في عام ٢٠١٨.

وبفضل الاحتياطات المالية الوفيرة لحكومة الإمارات التي تتجاوز ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي تمكنت الحكومة من السيطرة على العجز المالي. وفي الواقع، ساعد ذلك كل من دبي وأبو ظبي على الحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق العام، ولا سيما على مشاريع البنية التحتية. وفي دبي، من المتوقع أن يتسارع الإنفاق على البنية التحتية قبيل موعد انعقاد إكسبو ٢٠٢٠.

إلا انه على الرغم من ذلك، فقد شرعت الامارات في تطبيق بعض التعديلات المالية والإصلاحات بما في ذلك انشاء الهيئة الاتحادية للضرائب وقامت بتخفيض الدعم وتطبيق الرسوم والضرائب الانتقائية على بعض السلع والخدمات. ووفقاً لبعض التقارير الرسمية، قامت أبو ظبي بتقليص او تأجيل الانفاق على عدد من المشروعات التي اعتبرتها ذات أولوية منخفضة. كما بذلت العديد من الجهود للتوجه نحو زيادة الاعتماد على القطاع الخاص لتطبيق بعض المشروعات.

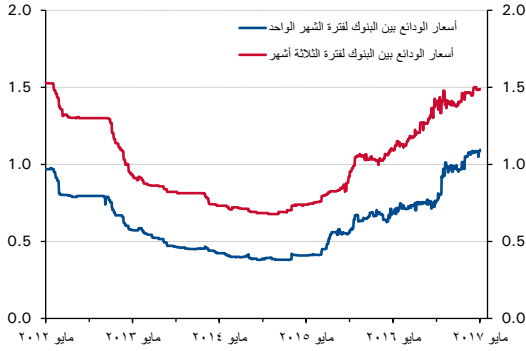
وقد أعلنت الهيئة الاتحادية للضرائب مؤخراً عن عزمها فرض ضرائب بنسبة ١٠٠٪ على التبغ ومشروبات الطاقة و٥٠٪ على المشروبات الغازية بداية من الربع الرابع من عام ٢٠١٧. بالإضافة إلى ذلك، تتزايد فرص ان تكون الامارات أولى الدول الخليجية استباقاً لتطبيق ضريبة القيمة المضافة. وسوف تشمل المرحلة الأولى- المزمع تطبيقها في بداية عام ٢٠١٨، الشركات الإماراتية التي يتخطى دخلها أكثر من ١ مليون دولار (٣,٧٥ مليون درهم). ومع فرض ٥٪ نسبة ضريبة القيمة المضافة، يتوقع ان تصل العوائد الضريبية إلى حوالي ٣,٣ مليار دولار (١٢ مليار درهم) أو ما يعادل حوالي ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي محاولة منها للحفاظ على أصولها الأجنبية، تطرقت الامارات لأسواق الدين العالمية لسد العجز في الموازنة. حيث قامت في ابريل ٢٠١٦ بإصدار سندات دين سيادية بقيمة ٥ مليار دولار، فيما يعد اول اصدار لها منذ عام ٢٠٠٩.

وقد قامت موديز مؤخراً بتأكيد التصنيف الائتماني للإمارات عند مستوى Aa2 وتعديل النظرة المستقبلية إلى مستقرة من سلبية. وكان من أهم أسباب تغيير النظرة المستقبلية للإمارات هي السياسة الفعالة المتبعة في مواجهة تدني أسعار النفط وتحسن آفاق النمو الاقتصادي.

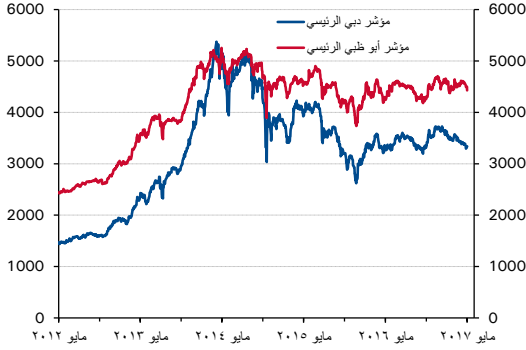
كما انخفضت أسعار مبادلة مخاطر الائتمان الرئيسية، والتي تعتبر مقياساً جيداً للمخاطر على المستوى السيادي، إلى مستوى متدن بعد اعلان التصنيف الائتماني

الرسم البياني ١٢: أسعار الإنترنت (%)



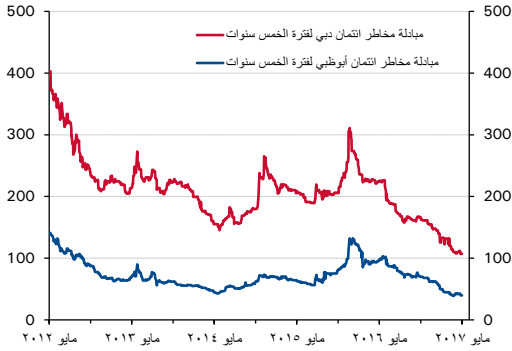
المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٣: مؤشرات أسواق الأسهم (مؤشر)



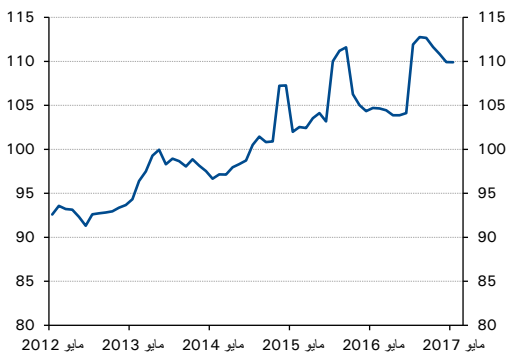
المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٤: مبادلات مخاطر عدم السداد (أساس)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

الرسم البياني ١٥: مؤشر الدرهم الإماراتي الموزون تجارياً (مؤشر، يناير ٢٠٠٠ = ١٠٠)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم وتقديرات بنك الكويت الوطني

لمؤسسة موديز. وبنهاية مايو بلغت أسعار مبادلة مخاطر الائتمان لأجل خمس سنوات لحكومتى دبي وأبو ظبي ١٣٠ و ٥٢ نقطة أساس على التوالي.

ومع تعطش المستثمر عالمياً لتحصيل عوائد جيدة، قد يعطي القرار بتأكيد التصنيف الائتماني الأخرى دفعة ثقة جديدة لسوق السندات الاماراتي.

اتساع فائض الحساب الجاري في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨

من المتوقع أن يرتفع الفائض في رصيد الحساب الجاري للمرة الأولى منذ أربع سنوات في عام ٢٠١٧ وذلك نظراً لانتعاش عائد صادرات النفط وتزايد نمو الصادرات غير النفطية. كما نتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري من أدنى مستوى له منذ ست سنوات ليبلغ حوالي ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ إلى ٥,١٪ في عام ٢٠١٧.

كذلك قد يستمر نمو الصادرات غير النفطية متأثراً بقوة الدرهم الاماراتي. حيث أدت قوة الدولار الأمريكي إلى ارتفاع مؤشر أسعار الصرف الدرهم الاماراتي المرجح بالتجارة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الصادرات وجعل منها وجهة أكثر كلفة سواء لزيارتها أو للاستثمار بها. وقد كانت الأسواق الآسيوية هي الأكثر تأثراً جراء قوة الدرهم، حيث تراجعت قيمة العملات الآسيوية مقابل الدولار القوي. إلا أن السياحة كانت أقل تأثراً باعتبار أن أغلبية السائحين يقدون من منطقة مجلس التعاون الخليجي، كما لم تتأثر الاستثمارات العقارية، والتي تعتمد على المواطنين الإماراتيين في الأساس. لذا، يتوقع أن يعمل نمو قطاعي السياحة والعقار على تعويض الآثار المترتبة على ارتفاع التكاليف بسبب قوة الدولار. ومن شأن ذلك أن يساعد في الحفاظ على قوة نمو الصادرات غير النفطية.

تعافي السيولة المصرفية على خلفية ارتفاع العائدات النفطية

بعد عامين تقريباً من الاعتدال، يبدو أن النشاط الإقراضي قد شهد استقراراً في أوائل الربع الثاني من عام ٢٠١٧ على خلفية التحسينات التي شهدتها قطاعي العقار والبناء. وفي أبريل، سجل الإقراض معدل نمو متواضع بلغت نسبته ٥,٣٪ على أساس سنوي.

ولا يزال نمو الودائع المصرفية يتجه نحو الارتفاع، ففي نهاية عام ٢٠١٦، تجاوز نمو الودائع نمو الإقراض للمرة الأولى منذ عامين تقريباً، وذلك بفضل ارتفاع عائدات تصدير النفط، مما ساعد على إعادة مخزون الودائع الحكومية. وبعد أن سجل نمو الودائع ارتفاعاً جيداً بنسبة ٧,١٪ على أساس سنوي في أبريل، تراجعت نسبة القروض إلى الودائع بعد ذلك إلى ٩٩,٤٪ خلال نفس الفترة.

وقد تزايد النمو في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) تدريجياً، وذلك بالتزامن مع النمو القوي للودائع. وأظهرت أحدث البيانات نمو هذا القطاع من ٤,٤٪ على أساس سنوي في مارس، متخطياً أعلى مستوياتها التي حققها على مدى العامين السابقين ووصولاً إلى نسبة ٥,٩٪ على أساس سنوي في أبريل.

هذا ويبدو أن معدلات الفائدة بين البنوك لأجل ثلاثة أشهر وشهر واحد قد استمرت في الارتفاع وذلك بعد ارتفاع سعر الفائدة الرئيسي. وفي يونيو رفع مصرف الإمارات المركزي سعر الفائدة الأساس بنسبة ٢٥ نقطة أساس إلى ١,٥٪ للمرة الثانية خلال العام تزامناً مع رفع الفيدرالي الأمريكي للفائدة بنسبة ٢٥ نقطة أساس.

استقرار الأسهم بصفة عامة خلال عام ٢٠١٧

اتخذت أسواق الأوراق المالية الرئيسية في أبو ظبي ودبي اتجاه عرضياً خلال معظم فترات عام ٢٠١٧. ونظراً لافتقار أي محفزات داخلية، فسوف تستمر الأسواق العالمية وأسعار النفط في قيادة تلك الأسواق.

Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khaldiya District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan
National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

